سلسلة كتب المستقبل

# عالم "مخيف"

## تصاعد الأساليب غير التقليدية للسياسات "الواقعية" في إدارة التفاعلات الدولية

(الاستفزاز.. الابتزاز.. السياسات الخفية)


تحرير:
إبراهيم غالي



المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

# عالم "مخيف"

## تصاعد الأساليب غير التقليدية للسياسات "الواقعية" في إدارة التفاعلات الدولية

(الاستفزاز.. الابتزاز.. السياسات الخفية)

تحرير:
إبراهيم غالي

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

**عالم "مخيف"**
**تصاعد الأساليب غير التقليدية للسياسات "الواقعية" في إدارة التفاعلات الدولية (الاستفزاز.. الابتزاز.. السياسات الخفية)**

**الطبعة الأولى:** 2021
**الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة:** 978-9948-8755-5-0
**الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية:** 978-9948-8755-3-6

**الإخراج الفني:** عبدالله خميس

**مراجعة لغوية:** رضا أحمد المرشدي

**© جميع الحقوق محفوظة للناشر**
**مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**
**أبو ظبي - 2021**
**www.futureuae.com**

**بطاقة فهرسة**

غالي، إبراهيم

عالم "مخيف".. تصاعد الأساليب غير التقليدية للسياسات "الواقعية" في إدارة التفاعلات الدولية (الاستفزاز.. الابتزاز.. السياسات الخفية)

أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021.

1- السياسات الواقعية - العلاقات الدولية

2- إدارة التفاعلات الدولية

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

المستقبل
للأبحاث والدراسات المتقدمة

مدير المركز
د. محمد عبدالسلام

رئيس التحرير التنفيذي
عبداللطيف حجازي

نائب رئيس التحرير
آية يحيى

مستشارو التحرير
إبراهيم غالي
حسام إبراهيم
أحمد عاطف

باحثو المركز
د. شادي عبدالوهاب
علي صلاح
أحمد عتمان
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
يارا منصور
منى مصطفى
جيداء أبو الفتوح

الإخراج الفني
عبدالله خميس

التسويق والنشر
أمجد محمد جروين
**marketing@futureuae.com**

العلاقات العامة
رحاب مكرم
**info@futureuae.com**

## عن المستقبل:

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

**للاتصال والمعلومات:**
**البرج الدولي، شارع الكرامة، منطقة مركز المعارض، الطابق (24)**
**ص.ب 111414 أبوظبي, الإمارات العربية المتحدة**
**هاتف: 24444513-971+, فاكس: 24444732-971+**
**العلاقات العامة: 999 657 502 971+**
**Email: info@futureuae.com**
**www.futureuae.com**

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر

## المشاركون:

إبراهيم غالي

أحمد أبو حسين

د. أمل صقر

د. رانيا السباعي

د. رضوى عمار

د. شادي عبد الوهاب

شريف محيي الدين

عمرو صلاح

# الفهرس


13 **المقدمة**

19 **الفصلُ الأول: السياساتُ الواقعية.. القانونُ الأبديُّ لإدارة التفاعلات الدولية**

27 **أولاً: "المصلحةُ الوطنية".. كيف تديرُ الدولُ تفاعلاتِها التعاونية والصراعية؟**

28 1- مفهومُ المصلحةِ الوطنية من منظور المدرسةِ الواقعية

32 2- أنماطُ المصلحةِ الوطنية

34 3- المصلحةُ الوطنيةُ في الاتجاهاتِ الواقعيةِ الحديثة

40 **ثانياً: "القوة".. المُتغير الثابت في إدارة السياسات الدولية**

40 1- القضايا والإشكالياتُ المرتبطة بمفهوم القوة

43 2- الأشكالُ التقليديةُ للقوة

46 3- الأشكالُ غيرُ التقليديةِ للقوة

51 **ثالثاً: "توازنُ القوى".. استراتيجياتُ تحقيقِ التوازن الدُولي والإقليمي في ظلِ الفوضى**

52 1- توازنُ القوى من المنظورِ التقليدي

55 2- نظريةُ توازنِ القوى والمُتغيِّرات الدولية الجديدة

56 3- آلياتُ توازنِ القوى

58 4- استراتيجياتُ توازنِ القوى على المستوى الدولي

65 **الفصل الثاني: "الاستفزازُ".. نمطٌ "غير تقليدي" شديدُ الخطورة في إدارة العَلاقات الدولية**

70 **أولاً: نحو مدخلٍ نظري لبحث "الاستفزازات"**

1- مفهومُ الاستفزاز 70
2- مناهجُ واقترابَاتُ تفسيرِ الاستفزازات 73
**ثانياً: أسبابُ لجوءِ الفاعلينَ الدوليينَ "للاستفزازات"** 78
1- التشتيتُ 78
2- إثباتُ الجدارةِ والقدرةِ على الاستحواذ 83
3- تحسينُ شروطِ التفاوُض 84
4- استغلالُ أحداثٍ خارجيةٍ لتحقيق أهدافٍ داخلية 87
**ثالثاً: أنماطُ "الاستفزازاتِ" بين الفاعلينَ الدوليين** 88
1- الاستفزازاتُ العسكرية 88
2- الاستفزازاتُ غيرُ العسكرية 92
**رابعاً: التداعياتُ المحتمَلةُ لانتهاج سياسةِ "الاستفزاز"** 97
1- استفزازٌ يقابله استفزاز 97
2- تكتيكُ التجاهل 99
3- الاستفزازُ قد يقودُ لتداعياتٍ غير مقصودة 100
4- التحفيزُ والبحثُ عن التكافؤ 101
**الفصلُ الثالث: Blackmail.. أنماطُ ومُحدداتُ استخدامِ أساليب "الابتزاز" في التفاعلات العالمية** 105
**أولاً: مفهومُ "الابتزازِ" وموقعُهُ من نظريةِ القوة** 109
1- مفهومُ الابتزاز 109
2- الابتزاز من منظورِ المدرسةِ الواقعية 110

ثانياً: أنماطُ "الابتزاز" وآلياتُه المختلفة 115
1- الابتزازُ الصلب 115
2- الابتزازُ الناعم 119
3- أنماطٌ غيرُ تقليديةٍ من الابتزاز 123
ثالثاً: مُحدِّداتُ فاعليةِ استخدام "الابتزاز" 128
1- مصداقيةُ التهديدات 128
2- امتلاكُ عناصرِ القوةِ والقدرة على التنفيذ 129
3- تعقُّدُ النظامِ المؤسسيِّ في الدولة التي تُمارسُ الابتزاز 131
4- العواملُ الداخليةُ لدى الطرف المُتلقِّي للابتزاز 132
رابعاً: آلياتُ التعاملِ مع "الابتزاز" 133
1- الآلياتُ الصلبة 133
2- الآلياتُ الناعمة 134

**الفصلُ الرابع: Underground Politics.. الأشكالُ غيرُ المُعلَنةِ لعَلاقاتِ الفاعلين الدوليينَ على الساحة العالمية** 139

أولاً: "الدبلوماسيةُ السرية".. قنواتٌ خلفيةٌ للتواصل "غيرِ المُعلن" لإبرام صفقات دولية 147
1- الدبلوماسيةُ السرية.. التعريفُ والأنماط 148
2- مزايا الدبلوماسيةِ السرية 150
3- سلبياتُ الدبلوماسيةِ السرية 152
ثانياً: "المسارُ الثاني".. دورُ اللقاءاتِ غيرِ الرسمية في تسوية الصراعات بين الدول 157
1- مضمونُ دبلوماسيةِ المسار الثاني 157

159 2- أهدافُ دبلوماسيةِ المسار الثاني
160 3- عناصرُ قوَّةِ وضعفِ دبلوماسيةِ المسار الثاني
161 4- أبرزُ التجارِبِ الدولية
165 ثالثاً: "الخِيارُ الصامت".. توظيفُ "العملياتِ التآمرية" في إدارة التفاعلات الدولية
165 1- تعريفُ العملياتِ التآمرية
167 2- سِماتُ الخِيارِ الصامت
170 3- أشكالُ العملياتِ التآمرية
176 رابعاً: "التفاعلاتُ الحرجة".. مُحددات وأنماطُ التفاوضِ مع جماعات العنف المسلح
177 1- اتجاهان للرأي حولَ التفاوضِ مع جماعات العنف المسلح
179 2- مُحدداتُ نجاحِ التفاوض
180 3- أنماطُ التفاوضِ مع الإرهابيين

## المقدمة

منذُ قديم الأزل، كانت السياساتُ الواقعية بمثابة القانون الأبدي لإدارة التفاعلات الدولية، فقد برزت في كل المراحل التاريخية، منذ حرب البلوبينيز، بين أثينا وإسبرطةَ، وحتى اليوم؛ كافةُ أنماط وأشكال الواقعية، القائمة على القوة والمصلحة الوطنية، واستخدمت كل الإمبراطوريات والدول الكبرى، من دون استثناءات، ركائزَ غير مثالية في إدارة علاقاتها الدولية.

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، توقع البعضُ بداية انحسار السياسات الواقعية، ليكون استخدامُها أقل حدة عما قبل، لا سيما مع انتهاء الحرب الباردة، ولكن ثبت خطأ هذه التوقعات بامتياز؛ فما حدث كان النقيض تماماً، حيث أصبحت كافةُ الدول تقريباً بغض الطرف عن مستوى قوتها الشاملة، أكثر واقعية، بشكل غير مسبوق؛ إذ فرضت محدداتُ انتشار الفوضى وعدم اليقين وصعوبة توقع سلوك الفاعلين الآخرين وتعدد مصادر التهديد التقليدية وغير التقليدية، على الدول أن تحاولَ دائماً السعي لإظهار القوة بمختلف أشكالها، وأن تتخذ المصلحة الوطنية للدول أبعاداً ومستويات جديدة وَفق عوامل الخطر والمهددات، وأن تسعى لإحداث توازن القوى مع الآخرين بأقل تكلفة ممكنة.

ولا ريب في أن النظريةَ الواقعية، بمختلف مدارسها، والتي بدأت في التبلور النظري، منذ بداية القرن العشرين، سوف تبقى هي النظريةُ الأكثر قدرةً على تفسير سلوكيات الفاعلين الدوليين، حيث تفيد التطورات الدولية، بشكل أو بآخر، حقيقة رسختها المدرسةُ الواقعية، تتمثل في مقولةٍ أساسية وافتراض مركزي، بأن السياسات المبنية على القوة هي فقط التي يمكنها أن تحقق درجةً من الأمن العالمي.

وعلى الرغم من ظهور فاعلينَ جدد على الساحة العالمية في العقود الخمسة الأخيرة، على وجه خاص، مثل الفاعلين دون الدولة والفاعلين فوق الدولة، إلا أن

الواقعَ يؤكد استمرارَ غالبية الافتراضات الحاكمة للواقعية باعتبارها الأكثر قدرة على إدارة عالم تسوده الفوضى، وأولها أن الدولة القومية هي الفاعلُ المحوري في النظام الدولي، وثانيها أن السياسات الدولية هي في جوهرها كفاحٌ من أجل القوة في بيئة تتسم بالفوضوية، وثالثها أن جميع الدول، ورغم التفاوت في امتلاك مقدرات وعناصر القوة، تحظى بسيادة متساوية داخل النظام الدولي، ورابعها أن الدولة تسعى للقوة بصرف النظر عن طبيعة النظام الدولي لأن العوامل الأكثر تأثيراً تتمثل في الجغرافيا والسلوك البشري الذي يتميز بأنه يسعي للأمن والتفوق، وخامسها أن كافةَ العوامل السابقة هي الأهم في محددات تشكيل النظام الدولي في النهاية، وحتى إذا افترض القادة أو الدولُ أن هناك مبادئ أخلاقية يجب أن تحكم هذا النظام، إلا أن الصراعَ من أجل امتلاك القوة هو الذي يشكل النظام العالمي في ظل غياب مؤسسات عالمية فاعلة وقوانينَ تستطيع التطبيق علي كل الدول، فهذا أمر يستحيل على المستوي الدولي، ولا يوجد فقط سوى على مستوى الدولة الواحدة.

وقد أشار أحدُ أبرز رواد النظرية الواقعية الكلاسيكية، "هانز مورجينثاو"، إلى تلك الحقائق، حيث رأى أن السياساتِ الدولية ككل السياسات هي صراعٌ من أجل القوة، وأياً كانت الأهداف النهائية لهذه السياسات، تظل القوة دائماً هي الهدفُ الفوري الذي تسعى إليه الدول لتحقيق الأمن؛ ومن ثم يكون مصدر سلوك أية دولةٍ هو السعي إلى القوة، ويكون أمام الدولة في سياستها الخارجية ثلاثةُ بدائل أساسية، أولها الكفاح من أجل الحفاظ على القوة، ويكون ذلك بدعم الوضع الراهن؛ وثانيها الكفاحُ من أجل زيادة القوة، ويكون ذلك بتوسيع قوتها ونفوذها؛ وثالثها إظهارُ القوة، وذلك لكسب نفوذ تستخدمه في تحقيق أهدافها.

ويجوز القول إن المعضلةَ الأمنية، من وجهة نظر الواقعيين الكلاسيكيين، تبقى هي أساس ومحور التفكير الواقعي، وهي السبب خلفَ السلوكيات

الغريبة وغير المعتادة في العلاقات الدولية، سواءٌ أكانت هذه السلوكيات صراعية أو تعاونية، فقد عرف "روبرت جيرفز" معضلة الأمن بأنها "ذلك الوضع الذي يؤدي فيه قيام دولة ما بزيادة قدراتها المختلفة للحفاظ على أمنها، إلى إحساس الدول الأخرى بأن أمنها معرض للخطر، وذلك بسبب عدم التأكد والضبابية التي يشهدها النظام الدولي. وبالتالي فإن الدولة تتحسب دائماً من أي تغيراتٍ غير متوقعة حتى من قبل حلفائها، فالقوى الأساسية في النظام القائم قد تغير مواقفَها وتُخلِف وعودَها في أي وقت، ولا يمكن الاعتماد عليها فقط، بل الاعتماد على الذات في بناء القوة وحفظ البقاء والمصالح الوطنية، كما ان بعض الدول قد تلجأ وَفق سياقات معينة، داخلية وخارجية، إلى محاولة التوسع وتمديد النفوذ، ما يجعل الصراعاتِ أمراً حتمياً، وهو ما يُعرَّض مصالح الدول الأخرى للخطر بالطبع، فتسعى إلى زيادة قوتها، وطالما أنه من الصعب التمييزُ بين الدوافع والنيات وبين الأسلحة الدفاعية والهجومية، فإن الدول لا تستطيع سوى القيامِ بأساليب تعظم مصالحها وتزيد تسليحها وتنتهج سياسات واقعية أكثر حدة، في ظل غياب حالة الأمن الصافي.

من جانب آخر، أكدت النظريةُ الكلاسيكية الجديدة أنه لا يمكن الادعاءُ بأن النظامَ الدولي وحده هو المحدد الأساسي لاتخاذ الدولة استراتيجية دون أخرى، حيث لا يمكن تجاهلُ العوامل والمتغيرات الداخلية، فالدولةُ منذ نهاية القرن العشرين، وفي ظل النظام الفوضوي، تنتقل بشكل سريع ومتتالٍ من استراتيجية لأخرى، من الحرب إلى التكيف مع السلام وبالعكس، ومن التحالف إلى حالة الخصومة وبالعكس، ومن حالة الكمون الأمني إلى حالة التمدد وتكريس النفوذ وبالعكس؛ مستغلةً في ذلك المتغيرات الإقليمية والدولية وتعبئة مواردها الداخلية، وهذا يتصاعد حينما توجد قيادةٌ قومية أو محافظة أو يمينية تُعلي الاعتبارات القومية على ما عداها، وتعمل على التوسع الخارجي، أو افتعال الأزمات لتحقيق مكاسب في الداخل والخارج.

وتؤكد الأمثلةُ الحديثة، والتي سوف يتطرق إليها الكتابُ في فصوله المختلفة، إلى أن الدول لم تعد تستخدم فقط هذه البدائل السابقة الخاصة بالسعي لامتلاك القوة والحفاظ عليها، بل زادت عليها أدواتٌ طالما تم استخدامُها سابقاً، ولكنها أصبحت اليوم عناصرَ رئيسية تستحق التوقف والبحث، إذ يتم توظيفها بشكل متكرر لدرجة أنها أصبحت أدواتٌ "نمطية" وسائدة، وهي سلوكيات تعبر في جوهرها عن القوة والمصلحة الوطنية وتحقيق التوازن، ومن أبرزها الاستفزاز، ذلك المصطلحُ الذي انتشر في السنوات الأخيرة بين الأوساط السياسية والدبلوماسية والإعلامية، إلى درجة يمكن القولُ معها إن تصاعدَ توظيف "الاستفزازات" بات يمثل ظاهرةً على ساحة تفاعلات السياسة الدولية بشكل غير مسبوق؛ فهو يُستخدم مراراً في صيغ البيانات أو التصريحات السياسية الصادرة عن العديد من الدول، وتحديداً ضد خصومها السياسيين، كما يبرز في حالة شبه الجزيرة الكورية، وبين الصين واليابان، وبين الولايات المتحدة والصين، وبين روسيا وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، وبين الهند وباكستان، وبين إيرانَ والعديد من الدول العربية، وبين الولاياتِ المتحدة والقوى الأوربية من جهة وإيران من جهة أخرى فيما يتعلق بأزمة برنامجها النووي.

أما المصطلحُ الآخر الذي لا يقل حدةً في التوظيف من جانب الدول، فهو "الابتزاز"، والذي يعتبر أداة لجأ إليها الفاعلون الدوليون منذ القدم، باعتباره نوعاً من الممارسات الإكراهية للقوة والنفوذ لتحقيق أهدافٍ محددة وإجبار الآخرين على الاستجابة بطريقة محددة، إلا أنه توظيفَه المتصاعد وبشكل غير معتاد في الآونة الأخيرة، أصبح واحداً من الملامح الأساسية للتفاعلات العالمية الراهنة؛ وهو ما اتضح على سبيل المثال في سياسات الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، سواءٌ مع الخصوم أو الحلفاء، وفي سياسات تركيا وإيران في المنطقة العربية، وفي ملفات دولية عديدة مثل حالة العلاقات الأمريكية مع كوريا الشمالية.

وإذا كانت هذه هي أبرزُ ملامح الأشكال المُعلنة لنمط علاقات القوة والمصالح بين الدول في إطار السياسات الواقعية، والتي أصبحت كأنها سياساتٌ دولية "مخيفة"، في ظل الفوضى؛ فقد ازدادت بالمثل أشكال التفاعلات السرية على الساحة الدولية بشكل ملحوظ، ولم يعد ممكناً فهمُ العلاقات الدولية بالاعتماد على السياسات المعلنة وحدها، بل فهم التفاعلاتِ السرية التي تتم بين الدول، أو بين الدول والفواعل المسلحة من دون الدول، والتي تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في مسار التطورات الدولية، وهو ما يُطلق عليه "السياسات الخفية"، ومن أبرز أنماطها: الدبلوماسيةُ السرية، ودبلوماسية المسار الثاني، والتفاوض مع الإرهابيين، والعمليات التآمرية.

في هذا الإطار يقدم هذا الكتابُ الملامحَ الرئيسية لأبرز أنماط السياسات الواقعية التي باتت أكثر توظيفاً في السنوات الأخيرة، حيث يقدم الفصلُ الأول الأركانَ الثلاثةَ الجوهرية التي تشكل السياسات الواقعية، كمدخل تحليلي لتفسير السلوكيات الواقعية الواردة في الفصول اللاحقة. ويبدأ الفصلُ بعرض الأهمية التحليلية لإطار "السياسة الواقعية"، ثم يناقش مفاهيمَ المصلحة الوطنية والقوة وتوازن القوى، باعتبارها الأضلاع الثلاثة الرئيسية للمدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية.

أما الفصلُ الثاني، فيناقش "الاستفزاز" باعتباره نمط "محير" شديد الخطورة في إدارة العلاقات الدولية، في محاولة لفتح باب البحث والدراسة حول هذا المفهوم وهذه الظاهرة المُربكة والمخيفة، حيث يتناول مفهوم الاستفزاز والاقترابات الممكنة لدراسته وتفسيره، وأسباب توظيف الفاعلين الدوليين للاستفزازات، والأنماط المختلفة لها، بالإضافة إلى بحث التداعيات المُحتملة لانتهاج هذه الأداة التي تعد بمثابة أداة واقعية "فجَّة" قد تقود لتداعيات كارثية غير مقصودة.

ويناقش الفصل الثالث أنماطَ ومحددات استخدامِ أساليب "الابتزاز" في التفاعلات العالمية، حيث يتناول مفهومَ الابتزاز وموقعَه من نظريةِ القوة، ويطرح أهم أنماط وآليات الابتزاز، ومحددات فاعلية توظيفه، وآليات الدول للتعامل مع الأطراف التي تستخدمه لمواجهة هذا النمط الإكراهي من محاولات التأثير والقوة وفرض السلوك.

ويقدم الفصلُ الرابع الأشكال الرئيسية غير المعلنة لعلاقات الفاعلين الدوليين، وهي تلك السياساتُ "الخفية" التي تعتمد على الواقعية في السلوك والحركة، ومن أبرزها الدبلوماسيةُ السرية كقناة خلفية للتواصل غير المعلن لإبرام صفقات دولية؛ والمسار الثاني كنوع من تصاعد دور اللقاءات غير الرسمية كاقتراب لحل النزاعات بين الدول؛ والعمليات التآمرية باعتبارها خياراً واقعياً "صامتاً" في إدارة التفاعلات الصراعية تحديداً؛ وأخيراً تفاوض الدول مع جماعات العنف المسلح كمسارٍ حرجٍ لحل النزاعات أو على الأقل الحد من مخاطر هذه الجماعات.

ويبقى القول إن الهدفَ الرئيسي لهذا الكتاب هو أن يكون مدخلاً أكاديمياً لفتح المزيد من الدراسات والبحوث والنقاشات حول الظواهر الصاعدة، والتي يجري توظيفهاُ بحدة وكثافة، في إدارة التفاعلات العالمية، في القرن الحادي والعشرين، في ظل صعود الاتجاهات القومية والشعبوية، وتعدد الصراعات والنزاعات الدولية، وتنوع الأساليب والأدوات الواقعية التي توظفها الدولُ حالياً، والتي تعد بمثابة تشكيلٍ لما يمكن أن يطلقَ عليه "العلاقات الدولية المخيفة".

**المحرر:**

**إبراهيم غالي**

**30 أبريل 2021**